



POLITICAL PAPERS

A Peer-Reviewed
Monthly Bulletin
Published by the
College of Political
Science, University
of Mosul

Political Papers

دورية علمية شهرية
محكمة تصدر عن
كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل



أوراق سياسية

في هذا العدد:

دور الرأي العام في تعزيز الشرعية السياسية
م.د. كوثر حسن غازي الياسري

انعكاسات تطبيق الاقتصاد الرقمي في العراق
على المستويين الوطني والدولي
م. بسمة محمد نظير أحمد

المسؤولية المدنية عن الإخلال بالأمن القانوني
للمواطن
م.م. أنسام سليم مهدي

العدد ٦٣

كانون الثاني ٢٠٢٦

Issue 63

January 2026

دور الرأي العام في تعزيز الشرعية السياسية

م.د. كوثر حسن غازي الياسري^(١)

مقدمة

يعد الرأي العام من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر، نظراً للدور الكبير الذي يؤديه في تحقيق الضمان الاساسي والفعلي لشرعية تصرفات السلطة السياسية داخل الدولة. ويبرز اهميته ايضا في تعزيز المشاركة السياسية للأفراد، باعتبارهم جزءاً من الرأي العام في المجتمع. كما يرتبط الرأي العام بالمواضيع الاخرى التي تتناول الاتصال والاجتماع السياسي، والادبيات المتعلقة بنظام الحكم. وقد ازداد الاهتمام بالرأي العام في الدراسات المعاصرة نتيجة لتطور تقنيات المعلومات والاتصال، التي توفر فرصاً أكبر للرأي العام للتأثير في الحياة السياسية، وبالأخص فيما يتعلق بعلاقته بشرعية السلطة. يهدف هذا المقال إلى توضيح دور الرأي العام في تعزيز الشرعية السياسية من خلال الرقابة والمساءلة والمشاركة السياسية، وتوضيح العلاقة بين قبول المواطنين للسلطة واستقرار النظام السياسي.

أولاً: الإطار المفاهيمي للرأي العام والشرعية السياسية

١. الرأي العام

يعد الرأي العام من الوسائل التي تعكس الآراء الشعبية وساهمت في تغيير العديد من المفاهيم والأفكار السائدة لدى جماعة أو فئة معينة من افراد المجتمع. ويعتبر الرأي العام عنصراً مؤثراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لأنه يرتبط بالتعبير العلني والواضح عن رأي معين مع وجود تأييد شعبي له. يعرف الرأي العام بأنه "الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة اتجاه موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة". ومن اهم الخصائص الأساسية للرأي العام:

(١) أستاذ النظم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

أ. يتصف الرأي العام أنه رأي الأغلبية، ولا تنتقص من أهميته الآراء المخالفة التي قد تصدر عن بعض الفئات ذات المصالح المتعارضة مع مصالح الأغلبية.

ب. التوعية: تتمثل في إبراز دور الإعلام وأجهزة التثقيف والتنظيمات الشعبية والسياسية في تسليط الضوء على القضايا المثارة.

ت. الارتباط بزمن محدد إذ إن لكل مشكلة ظروفها التي تتغير من مدة إلى أخرى.

ث. أساسها بمصالح الأغلبية، من الضروري أن تتعلق القضية بالمصالح المادية المشتركة للأغلبية، بحيث تحظى باهتمام الجمهور العام.

ج. قيمتها الإنسانية الأساسية، هناك قضايا إنسانية غير مادية تحظى أيضاً باهتمام الرأي العام، مثل قضايا التمييز العنصري وغيرها من القضايا الإنسانية الجوهرية.

٢. الشرعية السياسية

يعد مفهوم الشرعية السياسية من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية والاجتماعية، وزاد الاهتمام به في الوقت الحالي نتيجة التغيرات التي طرأت على طبيعة الأنظمة السياسية بفعل موجات التحول الديمقراطي. فقد أدت هذه التحولات إلى ظهور مفاهيم جديدة تؤثر في تصنيفات الأنظمة السياسية وفرض قيم وأساليب تتوافق مع التغيرات على المستوى الدولي، كما تدعم مطالب الشعوب بحقوقها وتسعى نحو الديمقراطية. ولا يتحقق ذلك إلا في ظل نظام ديمقراطي يحظى بالشرعية، فهي صفة ملازمة لأي نظام سياسي لممارسة الحكم، وتشكل جوهر الحياة السياسية من خلال رضا الشعب وقبوله للنظام. وتقوم الشرعية على موافقة المواطنين على ممارسة السلطة لمهامها بهدف تحقيق مصالحهم، وتعكس قناعة شعبية بكفاءة الحكام في إدارة مركز السلطة واتخاذ القرار السياسي. تعرف الشرعية السياسية "بأنها التعبير عن حالة الرضا والتأييد التي يبديها الأفراد تجاه النظام والسلطة الحاكمة، مما يجعل ممارسة السلطة تنبع من مصدر واحد يسعى لتحقيق الصالح العام. ولا يكتسب أي نظام صفة الشرعية إلا بقبول وطاعة المحكومين له".

وتعتمد الشرعية على عدة عناصر، منها:

- أ. الشرعية القانونية: استناد السلطة إلى القوانين والدستور.
- ب. الشرعية الديمقراطية: استمداد السلطة من إرادة الشعب عبر الانتخابات الحرة والنزيهة.
- ت. الشرعية الأخلاقية أو الاجتماعية: توافق السلطة مع القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع.

ثانياً: العلاقة بين الرأي العام والشرعية السياسية

تتسم العلاقة بين الرأي العام والشرعية السياسية بأهمية كبيرة، إذ يقوم بينهما تفاعل وارتباط وثيق بوصفهما ظاهرتين أساسيتين في الحياة السياسية. فالرأي العام يمارس تأثيراً واضحاً وفاعلاً في مختلف الأنظمة السياسية، على اختلاف طبيعتها وأشكالها. غير أن هذا التأثير لا يكون واحداً في جميع الدول، بل يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لدرجة التطور السياسي والاجتماعي، وطبيعة تطور المؤسسات السياسية القائمة فيه. فالرأي العام في المجتمعات المتقدمة على مختلف الصعد يختلف في تكوينه وآليات تأثيره عن الرأي العام في الدول النامية، كما يتباين دوره بين الدول ذات النظام الرأسمالي وتلك التي تعتمد النظام الاشتراكي. ويعكس هذا التباين اختلاف طبيعة المشكلات والتحديات التي تواجه كل مجتمع، والتي تستقطب بدورها قوى وعناصر تتلاءم مع خصائصه، الأمر الذي يجعل من الرأي العام عاملاً مؤثراً بوضوح في مجريات الأحداث التي تفرضها واقع المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد يغير أو يعدل بعض القرارات أو القوانين أو السياسات، كما يمكنه أن يتجاوز ذلك لإحداث قوانين أو قرارات جديدة بل وسياسات، لكن أثر الرأي العام في الشأن السياسي سواء السياسة الداخلية أو الخارجية يعتمد على مدى اعتداد النظام السياسي بحرية الشعوب وكرامتها وحقوقهم في أن يكون لهم دور مؤثر وفعال في كل ما يمر بمجتمعاتهم، وفي حالة إهمال النظام السياسي وتجاهله لمكانة الشعوب ودورها يتحول الرأي العام إلى موقف عدائي كامن تجاه النظام ويظل مكبوتاً ينتظر اللحظة المناسبة التي يجد فيها متنفساً حتى يخرج إلى العلن. إن مستوى تفاعل الرأي العام مع النظام السياسي يمثل بكونه مؤشراً أساسياً على مدى تمتع هذا النظام بالشرعية السياسية، إذ إن القبول الشعبي يعزز شرعية السلطة، في حين أن تجاهله يؤدي إلى تآكلها.

ثالثاً: دور الرأي العام في تعزيز الشرعية السياسية

يؤدي الرأي العام دوراً محورياً في تعزيز الشرعية السياسية وضمان التزام السلطة بحقوق الأفراد وحيرياتهم الدستورية، عبر الآتي:

١. تعزيز صنع القرار السياسي والمشاركة السياسية: إن الأنظمة السياسية لا تستطيع تجاهل آراء أفراد المجتمع، طالما أنها تستمد شرعيتها من الشعب بوصفه صاحب السلطة الأصلي. وقد خول ذلك الرأي العام قدرة مؤثرة في صياغة القرار السياسي، إذ تعكس السلطات بشكل مباشر أو غير مباشر، توجهاته في سلوكها ونشاطها اليومي، الأمر الذي يجعل العديد من القرارات المصيرية في الدولة تبنى على أساس هذه التوجهات. فمثلاً في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة، تلعب استطلاعات الرأي العام دوراً كبيراً في تحديد أولويات الحملات السياسية، ويؤثر ذلك في تعديل برامج المرشحين لتلبية تطلعات المواطنين. ومن هذا المنطلق تسعى الحكومات غالباً إلى تعبئة أوسع شريحة ممكنة من الرأي العام لتأييد سياسة أو برنامج معين، من خلال البحث عن قاسم مشترك أعلى يتمثل في مبادئ وأفكار عامة تحظى بقبول واسع. وفي هذه الحالة، تتجلى فاعلية الرأي العام بصورة واضحة، حتى تكاد قيمته في التأثير توازي أدوار المؤسسات السياسية الرسمية ذات التأثير المباشر في عملية صنع القرار السياسي. ويساهم الرأي العام أيضاً في تعزيز المشاركة السياسية من خلال وجود رأي عام فعال يشجع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية من خلال التصويت، الاحتجاج السلمي، والانخراط في النقاشات العامة، مما يعزز شرعية النظام من خلال مشاركة شعبية حقيقية.

٢. الرقابة والمساءلة: تعتبر رقابة الرأي العام العامل الأساسي الذي يقيد تصرفات الحكام ويجبرهم على الالتزام بحقوق الأفراد وحيرياتهم المنصوص عليها في الدستور، وتنظيم سير عمل السلطة وكيفية تكوينها، بالإضافة إلى احترام شرعيتها وعدم تجاوزها. ففي بعض الدول الأوروبية، مثل السويد والدنمارك، يقوم الرأي العام عبر وسائل الإعلام والمجتمع المدني بمساءلة الحكومة، ما أدى إلى تعديل سياسات بيئية أو اجتماعية لم تتوافق مع مطالب المواطنين. وبالتالي كلما كانت هذه الرقابة فاعلة وقوية، ارتفع مستوى التقيد بأحكام الدستور، أما في

حال ضعفها أو غيابها، فإن ذلك يؤدي إلى إخلال بتطبيق مواده بالشكل الصحيح ويفسح المجال أمام تجاوزات السلطة وتقويض الشرعية الدستورية.

٣. توجيه السياسات العامة: أن تأثير الرأي العام على السياسة العامة يظهر بما يمكن أن يضعه من حدود على القرارات الحكومية وعلى صناع السياسة العامة لقناعتهم بما يمكن أن يتقبله الجمهور ودرجة استجابته، وهنا تكون دلالة الأثر في علاقة دائرية ديناميكية بين المتغيرين، فالرأي العام يؤثر في السياسات العامة ويتأثر بها على اعتبار أن تنفيذها يرتب على الأفراد جملة من المسؤوليات. ففي فرنسا أثرت الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية على سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، ما دفع السلطات إلى تعديل خطط الضرائب والإصلاحات الاجتماعية.

٤. بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع: يؤدي الرأي العام دورًا محوريًا في بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع من خلال تقييم سياسات الحكومة وممارساتها، مما يحفز السلطات على الشفافية والمساءلة ويعزز شعور المواطنين بالمشاركة والطمأنينة تجاه قرارات الدولة. فخلال أزمة جائحة كوفيد-١٩، ساعدت استطلاعات الرأي العام المنتظمة الحكومات على اتخاذ قرارات شفافه حول الإغلاق والتطعيم، مما عزز الثقة بين المواطنين والسلطات.

الخاتمة

أن الرأي العام يشكل عنصرًا محوريًا في تعزيز الشرعية السياسية، لما يتمتع به من قدرة على التأثير في توجهات السلطة وضبط سلوكها السياسي، بما يحقق متطلبات الحياة الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع. وقد تبين أن الاهتمام المتزايد بالرأي العام، ولا سيما في الأنظمة الديمقراطية، يعود إلى إدراك الحكومات لدوره بوصفه إحدى أهم أدوات الضبط السياسي، إذ يمارس ضغطًا فعالًا يجبر السلطة على مراعاة إرادة المواطنين عند اتخاذ القرارات السياسية المرتبطة بمصالحهم على الصعيدين الداخلي والخارجي. كما أسهم الرأي العام في تكريس مبدأ الشعب بوصفه مصدر السلطات، من خلال دوره الرقابي والمساءلة الذي يحد من تعسف السلطة، ويعزز التزامها بأحكام الدستور واحترام حقوق

الأفراد وحررياتهم. وأظهر المقال أن العلاقة بين الرأي العام والشرعية السياسية علاقة تفاعلية وديناميكية، تتعزز بقدر استجابة السلطة لتوجهات المجتمع، وتتآكل كلما تجاهلت مطالبه، بما قد يهدد استقرار النظام السياسي. وفي ضوء ذلك، يتضح أن احترام دور الرأي العام، وتعزيز قنوات المشاركة والتواصل بين الحكومة والمجتمع، يمثلان شرطاً أساسياً لبناء الثقة المتبادلة وترسيخ شرعية السلطة، ولا سيما في أوقات الأزمات كما في فترات السلم، ضمن إطار حكم رشيد قائم على القبول الشعبي والمساءلة الديمقراطية.

المصادر

١. رشا ظافر حمي الدين عبد رضا، الرأي العام ودوره في ضمان شرعية السلطة، مجلة المعهد، العدد (٢)، ٢٠٢٠.
٢. وسام صالح عبد الحسين جاسم، الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٧)، العدد (٤)، ٢٠٢٠.

انعكاسات تطبيق الاقتصاد الرقمي في العراق على المستويين الوطني والدولي

م. بسمة محمد نظير أحمد^(١)

المقدمة

يشهد العالم تحولاً جذرياً نحو الاقتصاد الرقمي كأحد أهم مظاهر العصر الحديث، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي ظل هذا التحول يواجه العراق الذي لا يزال يعتمد بالدرجة الأساس على الاقتصاد الريعي القائم على عائدات النفط تحديات هيكلية ومؤسسية كبيرة تعيقه عن مواكبة هذا التوجه العالمي، وفي ظل تصاعد وتيرة التغيرات التكنولوجية لم يعد

(١) مدرس العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

الاعتماد على الموارد الطبيعية وحدها كافياً لضمان الاستقرار الاقتصادي أو تحقيق التنمية المستدامة، بل بات من الضروري أن تستثمر الدول في رأس المال البشري، وتبني البنية التحتية الرقمية، وتطور التشريعات الداعمة للتحول الرقمي.

المحور الأول: الانعكاسات الوطنية للاقتصاد الرقمي

أولاً: معايير نجاح التطبيق على المستوى الوطني

لتحقيق نقلة نوعية نحو الاقتصاد الرقمي، يجب أن يستند العراق إلى مجموعة من الركائز الأساسية:

١. تنمية رأس المال البشري: إذ يُعدّ العنصر البشري المحرك الأساسي لأي تطور اقتصادي رقمي، ويستلزم إعادة هيكلة المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات سوق العمل الرقمي، وتأهيل الكوادر المؤهلة لاستخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة.
٢. اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT): باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الرقمي، لما توفره من كفاءة في الإنتاج، وخفض التكاليف، وتسريع إنجاز المعاملات عبر القطاعات المختلفة.
٣. دعم مراكز البحث والتطوير: التي تمثل بؤرة الابتكار التكنولوجي، وضرورة لبناء قدرات محلية مستدامة في مجالات البرمجة، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.
٤. تطبيق الحكومة الإلكترونية: عبر رقمنة الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، مما يقلل من الفساد ويزيد من ثقة المواطن بالدولة.
٥. تفعيل التجارة الإلكترونية: من خلال بنى تحتية رقمية آمنة تتيح التبادل التجاري بين الأفراد والشركات والدولة، وهو ما يتطلب وجود أنظمة دفع إلكتروني فعالة.
٦. تحديث التشريعات القانونية: لتواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي، خاصة في المجالات المالية، والتجارية، وحماية البيانات، وحقوق الملكية الفكرية.

ثانياً: النتائج المتوقعة على الصعيد الوطني

يمكن أن يؤدي تبني الاقتصاد الرقمي إلى:

١. نمو التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاق الأسواق المحلية، مما يخلق فرص عمل جديدة ويدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٢. زيادة الاستثمارات المالية عبر تداول المعلومات الاستثمارية بسرعة وكفاءة، ما يعزز من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.
٣. تحقيق أهداف التنمية من خلال ربط مؤسسات الدولة بشبكات معلوماتية موحدة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
٤. زيادة التخصص في إنتاج السلع وهو قد يساعد على زيادة عمليات الاستيراد والتصدير كونه أحد المبادئ الأساسية في زيادة عمليات التبادل التجاري اذ ان تخصص كل دولة بإنتاج سلعة ما يسهل عليها زيادة الانتاج وتصديرها.
٥. تحسين المراكز التنافسية عبر تحويل الأنشطة الاقتصادية إلى أنماط فورية ومرنة، تتماشى مع متطلبات السوق العالمية.

ثالثاً: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي

١. رغم الفرص الكبيرة، يواجه العراق عقبات جوهرية، منها:
 - أ. سوء إدارة الموارد البشرية أو المالية التي تدخل ضمن مجالات الصناعة والتجارة الإلكترونية والتعليم الرقمي، والصحة والخدمات الرقمية .
 - ب. الابتعاد عن التطبيقات التكنولوجية الحديثة وهذا ناتج عن سوء الإدارة وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة باقتصاد السوق مما أدى الى ضعف في الاستثمارات وانتشار الفساد المالي والاداري.
 - ج. غياب البنية التحتية الضرورية لاعتماد الاقتصاد الرقمي كعدم القدرة على توفير اجهزة الكمبيوتر في كافة مؤسسات الدولة والافراد وايصالها بشبكة من الانترنت.
 - د. ضعف قدرة الدولة العراقية على الاستثمار في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين المحلي والاجنبي؛ كونها اساس في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية.
 - هـ. انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من مقومات الصناعة المعلوماتية مما يؤدي الى ضعف صناعة البرمجية، وهجرة العقول

المبرمجة لهذا النوع من الصناعة لخارج الدولة وهو سينعكس على تطوير البرامج.

المحور الثاني: الانعكاسات الدولية لتطبيق الاقتصاد الرقمي

أولاً: معايير نجاح الاقتصاد الرقمي على الصعيد الدولي

يمثل الاقتصاد الرقمي أحد السبل في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، ودعم إصلاحات الدولة التجارية والتي تسهم بدورها بتعزيز علاقات العراق الاقتصادية الدولية وتنويع الصادرات والاستيرادات، فجاء في تقرير البنك الدولي في ٤ مايو / ايار ٢٠٢٠ تأكيد أهمية اعتماد العراق على اجندة اصلاح اقتصادي والتنمية الاقتصادية لتكون سبيلاً للوصول للأسواق العالمية، ومن هذه الاجندة اعتماد التحول للاقتصاد الرقمي لتحسين الفرص الاقتصادية على المدى الطويل، كما إن اعتماد العراق للاقتصاد الرقمي سيسهم في تعزيز علاقاته الاقتصادية الدولية وذلك بتأكيد مسارات تحقيق النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي الداخلي، وتعزيز علاقاته الاقتصادية عبر الانتقال من نموذج توزيعي الى تنموي للإدارة المالية الاتحادية.

في الاطار ذاته فقد أكد صندوق النقد العربي في اكتوبر/تشرين الاول ٢٠٢٠ أهمية التحول للاقتصاد الرقمي للإسهام في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، والوصول للأسواق العالمية وعبر اعتماد العراق على خطط واستراتيجيات رقمية لتأسيس البرامج الاقتصادية، مع ضرورة تبني استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني لتوفير أمن وحماية الوجود العراقي في الفضاء السيبراني، وحماية البنية التحتية الرقمية.

ولتعزيز مكانة العراق اقتصادياً في الساحة الدولية، ينبغي التركيز على:

١. اعتماد استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني تضمن حماية البنية التحتية الرقمية، وتحفظ السيادة في الفضاء الإلكتروني، وهو ما بدأت الدولة من خلال قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) وقرارات مجلس الوزراء (٢٠١٦/٣١٣) و(٢٠١٧/٢٨١).

٢. تطوير البنية التحتية للاتصالات، لرفع جودة الإنترنت وسرعته، بما يدعم التجارة والاستثمار الإلكترونيين.

٣. إنشاء منصات رقمية وطنية تدعم ريادة الأعمال، وتوفر بيئة جاذبة للشركات الأجنبية، وفق مؤشرات صندوق النقد العربي (٢٠٢٠).

ثانياً: نتائج تطبيق الاقتصاد الرقمي على المستوى الدولي

- بعد أصبح الاقتصاد الرقمي من أهم سمات الحداثة العالمية ، ووسيلة لتعزيز العلاقات الدولية انعكاسات على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية هنالك نتائج ستتحقق تتمثل بالآتي :
١. تعزيز الأمن السيبراني كجزء من الأمن القومي، خاصة في ظل تصاعد التهديدات الرقمية.
 ٢. تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية عبر البنوك الإلكترونية، والتسويق الرقمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية.
 ٣. الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تطوير المنتجات والخدمات القابلة للتداول الرقمي.
 ٤. اختراق الحواجز الجغرافية والزمني، مما يسهل الوصول إلى الأسواق العالمية دون قيود تقليدية.
 ٥. التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد ريادي يخلق فرص عمل جديدة ويدعم الابتكار.
 ٦. الشراكة الفاعلة في التجارة العالمية لاسيما مع تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات.
 ٧. زيادة القدرة التنافسية عبر تحسين جودة الإنتاج وآليات التوزيع والدفع.
 ٨. الانتقال التدريجي نحو العملات الرقمية كوسيلة حديثة للتبادل التجاري متعدد الأطراف، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة للتعامل المالي الدولي.

ثالثاً: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي على الصعيد الدولي

- مثلما يسهم الاقتصاد الرقمي في اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية عبر زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي لكن تعددت سلبيات اعتماده وقد تؤثر على الاقتصاد العراقي وعلاقاته الاقتصادية الدولية وعلى النحو الآتي :
١. تصاعد الجرائم السيبرانية التي قد تهدد الثقة في البيئة الرقمية وتقلل من جاذبية الاستثمار.
 ٢. ظاهرة هجرة العقول حيث تستقطب الدول المتقدمة الكفاءات العراقية، مما يحرم الاقتصاد المحلي من طاقاته البشرية.
 ٣. اتساع الفجوة الرقمية بين العراق والدول المتقدمة، نتيجة ضعف البنية التحتية وعدم مواكبة المعايير الدولية.

٤. غياب الاستراتيجيات القومية الشاملة وضعف التعاون الإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى:

- ◀ تأخر البنية التحتية للاتصالات.
 - ◀ نقص التشريعات المنظمة للتعامل الرقمي الدولي.
 - ◀ تسرب المعلومات بسبب ضعف الأمن السيبراني.
- يستنتج مما سبق ومن خلال التطرق الى ما قد يواجه العراق من سلبيات عبر تطبيق الاقتصاد الرقمي وعلى الصعيد الدولي التأثير في الأمن السيبراني للعراق والذي يؤدي الى زيادة الجرائم السيبرانية وهو قد يؤثر على الاقتصاد الوطني العراقي وعلاقاته الدولية، فضلاً عن في حال القدرة على احتواء الكفاءات العراقية والاستفادة منها في تطوير وتطبيق معايير الاقتصاد الرقمي قد يؤدي الى انتشار ظاهرة هجرة الادمغة وهو ينعكس على مدى القدرة على التطور وتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير علاقاته الدولية في المجال الاقتصادي مما يتطلب من العراق فرض تشريعات ووضع الاستراتيجيات لتطبيق الاقتصاد الرقمي.

الخاتمة

يعد الاقتصاد الرقمي من ضرورات مواكبة التطورات العالمية وزيادة العلاقات الدولية اذ يسهم تفعيله واعتماده التحكم بالمعلومات وتوظيفها في خدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في العراق والتخلص من اعباء الاقتصاد التقليدي لكن العراق يحتاج الى وضع الخطط الرقمية التي تسهم في زيادة التقدم التكنولوجي في مجال استخدام الاقتصاد الرقمي ، ووضع البنية التحتية اللازمة لتفعيله ، فضلاً عن ضرورة انشاء المراكز البحثية للوصول الى اهداف الاقتصاد الرقمي وهو جزء اساس لمواكبة التطورات العالمية.

كما يعد الاقتصاد الرقمي احد السبل الضرورية لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية الداخلية وتعزيز العلاقات التجارية على الصعيد الدولي وزيادة الاندماج بالاقتصاد العالمي والوصول للأسواق العالمية والقضاء على التخلف الاقتصادي الذي يعاني منه العراق نتيجة توالي الحروب والازمات ، الامر الذي يتطلب اعتماد اليات وطنية للوصول للأهداف الدولية وهي التنمية الاقتصادية وتعزيز علاقات الدولة الاقتصادية على الصعيد العالمي كوضع القواعد القانونية والبنية التحتية كالانترنت

وتطويره في مجال الاستخدام في المعاملات الاقتصادية الدولية مما يسهل عمليات التبادل التجاري الدولي والاستثمارات الدولية وبالتالي سيتخلص العراق من تبعات الاقتصاد التقليدي الذي لم يعد يواكب المتغيرات الدولية الاقتصادية.

قائمة المراجع

١. اخلاص باقر النجار، مصطفى مهدي حسين، "قياس وتحليل الفجوة الرقمية في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢، (جامعة البصرة: كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٨).
٢. باسم غدير، اقتصاد المعرفة، ط ١، (حلب: شعاع للنشر والعلوم، ٢٠١٠).
٣. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نحو تواصل مجتمع معرفي منتج، تقرير المعرفة العربي ٢٠٠٩، (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩).
٤. البنك الدولي، العراق بحاجة ماسة لإصلاحات هيكلية من أجل ادارة أزمة متعددة الجوانب، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الآتي: [https:// www.albankaldawli.org](https://www.albankaldawli.org)
٥. البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة: مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الآتي: [https:// www.albankaldawli.org](https://www.albankaldawli.org)
٦. جعفر حسن جاسم، الاقتصاد الرقمي، ط ١، (عمان: دار البداية، ٢٠١٠).
٧. جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد القومي، (عمان: دار البداية، ٢٠١٧).
٨. رضوان أبو شعشيع السيد، الاقتصاد الرقمي، ط ١، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).
٩. سعدون حمود جثير الربيعاوي (وآخرون)، ادارة التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة، ط ١، (دبي: دار المنهل، ٢٠١٥).
١٠. طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، ط ١، (الإسكندرية: مطبوعات الدار الجامعية، ٢٠٠٥).
١١. عبد الباقي صلاح، حنفي عبد الغفار، إدارة الأفراد والعلاقات الانسانية، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ٢٠٠٦).
١٢. عبد الحسين محمد العنبيكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، (العراق: ٢٠١٥).
١٣. علي محمد ابراهيم، "تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وأثرها في اقتصاديات الدول العربية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٩، السنة ٣، (جامعة تكريت: كلية الحقوق، ٢٠١١).
١٤. فؤاد الصباغ، "الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الاتصال: طرق واليات الترويج عبر التجارة والتسويق"، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، العدد ٣، (الجزائر: جامعة محمد بو ضياف، ٢٠١٨).

١٥. —، "الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الاتصال: طرق وآليات الترويج عبر التجارة والتسويق"، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، العدد ٣، (الجزائر: جامعة محمد بو ضياف، ٢٠١٨).
١٦. محسن خضير عباس، مصطفى راشد علي، "تحليل اثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية: بلدان مختارة"، مجلة جامعة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٣، (جامعة المثنى: كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠).
١٧. مدحت نافع، "العملات الرقمية ونظام تأسيس نظام مالي عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٤، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٦).
١٨. Callon L.D. ,Competitive Advantage through information technology, (New York, Mc Graw-Hill, ١٩٩٦).
١٩. Jorge Arbache, Seizing the benefits of the digital economy for development, ICTSP opinion, ٢٨ September ٢٠١٨, <https://www.voxeu.org>
٢٠. M.Gercke, understanding cybercrime, ITU telecommunication development sector, ٢nd edition.
٢١. Ray, G. Lakshmanan, T.R. Aderson, increasing returns to scale in affluent knowledge-rich economies: growth and change, (٢٠٠٢).

المسؤولية المدنية عن الإخلال بالأمن القانوني للمواطن

م.م. أنسام سليم مهدي^(١)

مقدمة

يُعدّ الأمن القانوني من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها دولة القانون، إذ يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المراكز القانونية للمواطنين، وتمكينهم من توقع الآثار القانونية لتصرفاتهم في ضوء القواعد القانونية النافذة.

(١) مدرس القانون الدولي العام، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

فالمواطن لا يستطيع تنظيم شؤونه الحياتية والاقتصادية والاجتماعية ما لم يكن واثقاً من ثبات القواعد القانونية وعدم تعرّضها للتغيير المفاجئ أو التطبيق التعسفي.

غير أن الواقع العملي يشهد في كثير من الأحيان إخلالاً بهذا المبدأ، سواء نتيجة التغييرات التشريعية المتسارعة، أو القرارات الإدارية ذات الأثر العام، أو سوء تطبيق القوانين، مما يؤدي إلى إلحاق أضرار مادية أو معنوية بالمواطن. وهنا يثور التساؤل حول مدى إمكانية مساءلة الدولة أو الجهات العامة مسؤولية مدنية عن هذا الإخلال، والأساس القانوني الذي يمكن أن تقوم عليه هذه المسؤولية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يربط بين القواعد المدنية من جهة، ومتطلبات الاستقرار السياسي والتشريعي من جهة أخرى، بما يضمن حماية حقوق الأفراد وتحقيق العدالة.

ويُعدّ الأمن القانوني من الركائز الأساسية التي يقوم عليها كيان الدولة الحديثة، وأحد أهم الضمانات الجوهرية لحماية حقوق الأفراد وحررياتهم في مواجهة تعسف السلطة أو تقلبات التشريع وتناقض التطبيقات القضائية. فاستقرار القواعد القانونية، ووضوحها، وقابليتها للتوقع، تشكّل مجتمعة الأساس الذي يُمكن المواطن من تنظيم شؤونه الحياتية والاقتصادية والاجتماعية على نحو يحقق الطمأنينة والثقة في النظام القانوني، ويعزز شعوره بالانتماء إلى دولة تحكمها سيادة القانون لا أهواء الأشخاص.

ويكتسب مفهوم الأمن القانوني أهمية متزايدة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، حيث بات تدخل الدولة في مختلف المجالات أمراً حتمياً، سواء عبر التشريع أو التنظيم أو القرارات الإدارية. إلا أن هذا التدخل، متى ما اتسم بعدم الاستقرار أو الغموض أو التناقض، قد يؤدي إلى الإخلال بالمراكز القانونية المكتسبة للأفراد، ويُفضي إلى إرباك الثقة المشروعة التي يعوّل عليها المواطن في تعاملاته مع السلطات العامة. ومن هنا، لم يعد الأمن القانوني مجرد مبدأ نظري أو قيمة أخلاقية، بل أصبح حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الشرعية والمساواة وحماية الحقوق المكتسبة.

وفي السياق ذاته، يبرز التساؤل حول مدى مسؤولية الدولة – بوصفها شخصاً معنوياً – عن الأضرار التي تلحق بالمواطن نتيجة الإخلال بالأمن القانوني، سواء كان هذا الإخلال ناجماً عن تشريعات مفاجئة، أو قرارات إدارية متقلبة، أو ممارسات تعسفية، أو حتى بطء أو تناقض في تطبيق القواعد القانونية. فالمواطن الذي يفاجأ بتغيير غير متوقع في القواعد القانونية، أو بإلغاء حقوق كان قد رتب أوضاعه على أساسها، يجد نفسه في مواجهة ضرر حقيقي قد يكون مادياً أو معنوياً، مما يثير مسألة المسؤولية المدنية كآلية قانونية لتعويض الضرر وجبر الخل.

وتتجلى الإشكالية الرئيسية في هذا الإطار في التوازن الدقيق بين حق الدولة في تنظيم المرافق العامة وتحقيق المصلحة العامة من جهة، وحق المواطن في الاستقرار القانوني وعدم التعرض لأضرار غير مبررة من جهة أخرى. إذ لا يمكن إنكار سلطة الدولة في تعديل تشريعاتها أو تغيير سياساتها العامة استجابة للظروف المتغيرة، غير أن هذه السلطة ينبغي أن تُمارس ضمن حدود تحترم مبدأ الأمن القانوني، وتراعي الثقة المشروعة التي بناها الأفراد على القواعد القانونية السارية. ومن هنا، تتعاضد أهمية إخضاع تصرفات الدولة، تشريعاً وتنفيذاً، لرقابة قضائية فعّالة تضمن عدم الانحراف أو التعسف.

كما أن المسؤولية المدنية عن الإخلال بالأمن القانوني تثير نقاشاً فقهيّاً وقضائياً عميقاً حول طبيعة الخطأ الموجب للتعويض، وحدود المسؤولية، ومعايير إثبات الضرر والعلاقة السببية، لاسيما في الحالات التي يكون فيها الضرر ناتجاً عن عمل مشروع من حيث الشكل، لكنه مُضرّ من حيث الأثر. وقد أدى ذلك إلى تطور ملحوظ في اجتهادات القضاء المقارن، الذي بات يعترف – في بعض الأنظمة – بمسؤولية الدولة حتى في غياب الخطأ، استناداً إلى نظريات حديثة كالمسؤولية على أساس المخاطر أو الإخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

وانطلاقاً مما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم الأمن القانوني وأبعاده السياسية والقانونية، وتحليل الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناشئة عن الإخلال به، مع بيان صور هذا الإخلال وآثاره على حقوق المواطن. كما تسعى إلى إبراز دور القضاء في تكريس هذا المبدأ وحمايته، وبيان مدى كفاية القواعد القانونية الحالية في تحقيق التوازن بين

مقتضيات المصلحة العامة وضمانات حماية الأفراد. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يمس صميم العلاقة بين الدولة والمواطن، ويعكس مستوى نضج النظام القانوني وقدرته على تحقيق العدالة والاستقرار في آن واحد

أولاً: مفهوم الأمن القانوني وأهميته

يقصد بالأمن القانوني حالة الاطمئنان التي يشعر بها المواطن تجاه النظام القانوني، من حيث وضوح القواعد القانونية، واستقرارها، وإمكانية توقع آثارها. ويتحقق هذا الأمن من خلال:

- وضوح النصوص القانونية وعدم غموضها.
 - استقرار التشريعات وعدم تعديلها بصورة مفاجئة.
 - التطبيق المتساوي للقانون دون تمييز.
 - احترام الحقوق المكتسبة والمراكز القانونية المستقرة.
- ويُعدّ الأمن القانوني شرطاً جوهرياً لتحقيق الثقة بين المواطن والدولة، كما يمثل أساساً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ لا يمكن جذب الاستثمار أو تعزيز السلم المجتمعي دون بيئة قانونية مستقرة.

ثانياً: الإخلال بالأمن القانوني وصوره

- يتخذ الإخلال بالأمن القانوني عدة صور، من أبرزها:
١. التغيير التشريعي المفاجئ الذي يمس حقوقاً أو مراكز قانونية قائمة دون توفير ضمانات انتقالية.
 ٢. القرارات الإدارية التعسفية التي تصدر دون مراعاة مبدأ المشروعية أو المصلحة العامة.
 ٣. التفسير المتناقض للنصوص القانونية من قبل الجهات المختصة أو القضاء.

٤. سوء تطبيق القانون أو الامتناع عن تطبيقه بصورة صحيحة.
- وتؤدي هذه الصور إلى إرباك المواطنين وإلحاق ضرر فعلي بهم، سواء تمثل بخسارة مالية أو مساس بالثقة والاستقرار النفسي والاجتماعي.

ثالثاً: أساس المسؤولية المدنية عن الإخلال بالأمن القانوني

تقوم المسؤولية المدنية -وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني- على توافر ثلاثة أركان هي: الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية.

- الخطأ: يتمثل في تصرف الجهة العامة أو المشرّع أو الإدارة بشكل مخالف لمبدأ الأمن القانوني، سواء بالفعل أو الامتناع.
- الضرر: قد يكون ضرراً مادياً كخسارة مالية، أو ضرراً معنوياً كالمساس بالطمأنينة والاستقرار.
- علاقة السببية: يجب أن يكون الضرر نتيجة مباشرة للإخلال بالأمن القانوني.

وعليه، يمكن تأسيس المسؤولية المدنية للدولة على نظرية الخطأ، أو في بعض الحالات على نظرية المسؤولية دون خطأ، خاصة عندما يترتب الضرر على نشاط مشروع لكنه غير عادل في آثاره.

رابعاً: آثار المسؤولية المدنية

- يترتب على ثبوت المسؤولية المدنية التزام الجهة المسؤولة بـ:
- تعويض المتضرر تعويضاً عادلاً يتناسب مع حجم الضرر.
- إعادة الاعتبار للمراكز القانونية المتضررة قدر الإمكان.
- تعزيز مبدأ الثقة في النظام القانوني والقضائي.

الخاتمة

يتضح مما تقدم أن مبدأ الأمن القانوني لم يعد مجرد قيمة نظرية، بل أصبح التزاماً قانونياً يترتب على الإخلال به آثار قانونية خطيرة. وإن إقرار المسؤولية المدنية عن الإخلال بالأمن القانوني يمثل خطوة مهمة نحو حماية حقوق المواطنين، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الثقة بين الفرد والدولة.

ويُعدّ مبدأ الأمن القانوني من الدعائم الجوهرية التي لا يستقيم البناء القانوني للدولة الحديثة من دونها، إذ يشكّل الضمانة الأساسية لحماية حقوق المواطن وترسيخ ثقته في النظام القانوني ومؤسساته. وقد أظهرت هذه الدراسة أن الإخلال بالأمن القانوني لا يقتصر أثره على الجانب القانوني فحسب، بل يمتد ليطل الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لما يخلّفه من شعور بعدم اليقين والطمأنينة لدى الأفراد، ويُضعف من هيبة القانون وفاعلية الدولة في تحقيق الصالح العام.

وقد تبين أن مسؤولية الدولة المدنية عن الإخلال بالأمن القانوني تمثل تطوراً مهماً في الفكر القانوني المعاصر، يعكس التحول من مفهوم السلطة المطلقة إلى مفهوم الدولة الخاضعة للمساءلة والمحاسبة. فلم يعد مقبولاً أن

يتحمل المواطن وحده تبعات تقلب التشريع أو تعسف القرار الإداري أو غموض القواعد القانونية، متى ما ترتب على ذلك ضرر فعلي يمس مراكزه القانونية أو حقوقه المكتسبة. ومن هنا، برزت المسؤولية المدنية كآلية قانونية فعّالة لتحقيق التوازن بين مقتضيات المصلحة العامة وحقوق الأفراد، وجبر الأضرار الناتجة عن اختلال هذا التوازن.

كما كشفت الدراسة أن الإخلال بالأمن القانوني قد يتخذ صوراً متعددة، سواء عبر التغيير المفاجئ للتشريعات دون مراعاة الأوضاع القائمة، أو من خلال عدم استقرار السياسات العامة، أو التباين في التطبيق القضائي للنصوص القانونية. وتؤكد هذه الصور مجتمعة الحاجة الملحة إلى تبني معايير واضحة في العمل التشريعي والإداري، تقوم على الوضوح والاستقرار وقابلية التوقع، بما يضمن حماية الثقة المشروعة للمواطنين ويحدّ من المنازعات القانونية.

وفي هذا السياق، يبرز الدور المحوري للقضاء في تكريس مبدأ الأمن القانوني، من خلال بسط رقابته على أعمال السلطات العامة، وتوسيع نطاق المسؤولية المدنية كلما ثبت وقوع ضرر غير مشروع، حتى وإن كان مصدره عملاً مشروعاً من حيث الشكل. فالقضاء، بما يملكه من سلطة تفسير النصوص وتقدير الضرر، يُعدّ الضامن الحقيقي لاحترام هذا المبدأ وتحويله من مجرد قاعدة نظرية إلى واقع عملي ملموس.

وخلاصة القول، إن تعزيز الأمن القانوني يشكل شرطاً أساسياً لتحقيق دولة القانون والمؤسسات، ولا يمكن بلوغه إلا عبر منظومة تشريعية مستقرة، وإدارة رشيدة، وقضاء مستقل وفعال. كما أن إقرار المسؤولية المدنية عن الإخلال بالأمن القانوني يُعدّ خطوة ضرورية لترسيخ العدالة وحماية المواطن من تعسف السلطة، وبناء علاقة قائمة على الثقة المتبادلة بين الفرد والدولة، بما يحقق الاستقرار والتنمية المستدامة في المجتمع.

النتائج

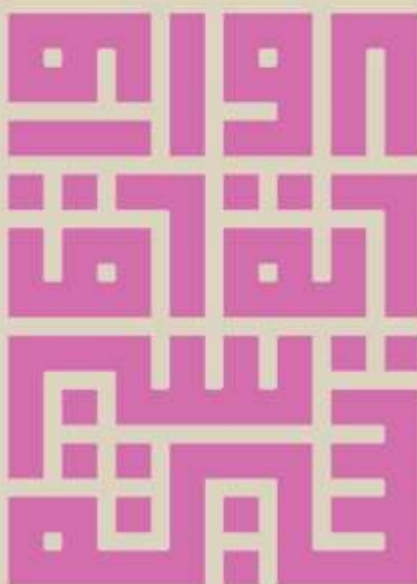
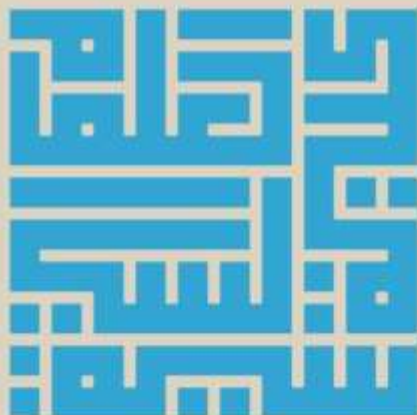
١. يُعدّ الأمن القانوني من المرتكزات الأساسية لدولة القانون.
٢. يؤدي الإخلال بالأمن القانوني إلى أضرار مادية ومعنوية تصيب المواطنين.
٣. يمكن تأسيس المسؤولية المدنية عن هذا الإخلال وفقاً للقواعد العامة للمسؤولية المدنية.



٤. يسهم التعويض المدني في جبر الضرر وتعزيز الثقة بالنظام القانوني.

التوصيات والمقترحات

١. ضرورة مراعاة مبدأ الأمن القانوني عند سنّ أو تعديل التشريعات.
٢. اعتماد فترات انتقالية عند تطبيق القوانين الجديدة التي تمس الحقوق المكتسبة.
٣. تفعيل دور القضاء المدني في حماية المراكز القانونية المستقرة.
٤. إقرار نصوص قانونية صريحة تُنظم مسؤولية الدولة عن الإخلال بالأمن القانوني.
٥. تعزيز الوعي القانوني لدى الجهات الإدارية بأهمية احترام هذا المبدأ.



أوراق سياسية

دورية علمية شهرية محكمة
تصدر عن كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

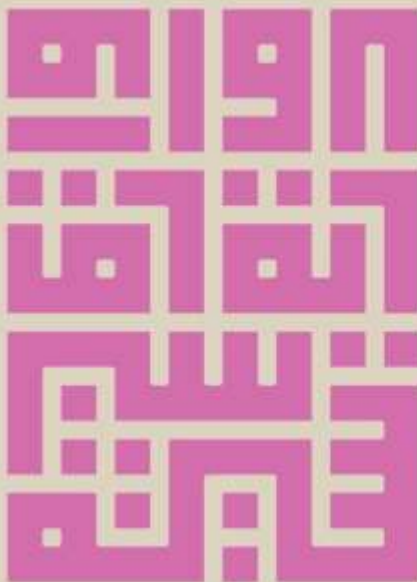
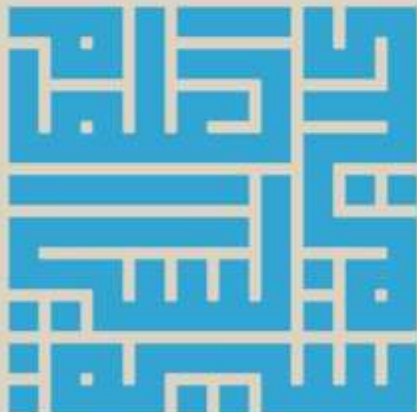
A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: ١٣٧٨ لسنة ٢٠١٠

Deposit number at the National Books and Archives House in Baghdad: 1378 of the year 2010

هيئة التحرير

أ.م.د. ضهيب خالد جاسم الطائي رئيس التحرير
أ.د. وليد سالم محمد عضواً
أ.د. حازم حمد موسى عضواً



أوراق سياسية

دورية علمية شهرية محكمة
تصدر عن كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

اللجنة الفنية:

رئيساً أ.د. صلاح الدين سليم محمد
عضواً م.م. محمد سيف الدين محمود
عضواً السيدة رنا فاضل أحمد

اللجنة الفكرية:

رئيساً أ.د. جمال كمال إسماعيل
عضواً أ.م.د. محمد صلاح محمود
عضواً أ.م. محمد صالح شطيبي
عضواً م.د. محمد حازم حامد